المحاضرة التاسعة: النظام الاشتراكي و حل المشكلة الاقتصادية

➢ مفهوم النظام الاشتراكي

- النظام الاشتراكي هو نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والموارد بالتساوي على جميع أفراد المجتمع، وذلك عن طريق إلغاء مفهوم الملكية الفردية للمنتجات والموارد واستبدالها بالملكية الجماعية، وتحكم الدولة بالموارد الرئيسية والشركات الكبرى.
- ويعتمد النظام الاشتراكي على المبادئ الأساسية للتعاون والتضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الفرد ومصالح المجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والإسكان والمياه والكهرباء وغيرها بشكل مجاني أو بتكلفة منخفضة للجميع، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

➢ خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي

1. **الملكية الجماعية:** حيث يتم تحويل الملكية الفردية للموارد والمنتجات إلى الملكية الجماعية للمجتمع، وتتحكم الدولة في إدارة هذه الموارد وتوزيعها على الجميع بالتساوي.
2. **التوازن بين الحقوق والواجبات:** يسعى النظام الاشتراكي إلى تحقيق التوازن بين حقوق الفرد ومصالح المجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات العامة بشكل مجاني أو بتكلفة منخفضة للجميع.
3. **المساواة الاقتصادية:** يهدف النظام الاشتراكي إلى تحقيق المساواة الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال توزيع الثروة والدخل بالتساوي، وإلغاء الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الأفراد.

4. **التخطيط الاقتصادي:** يتم التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي بشكل مركزي من قبل الدولة، وذلك لتحقيق الفعالية والاستدامة الاقتصادية، وتجنب الهدر والتضخم.
5. **المشاركة الديمقراطية:** يسعى النظام الاشتراكي إلى تحقيق المشاركة الديمقراطية في صنع القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال تشكيل اللجان والمجالس المختلفة التي تمثل جميع فئات المجتمع.
6. **الاهتمام بالعدالة الاجتماعية:** يتميز النظام الاشتراكي بالاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال توفير الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية.

- **مزات النظام الاشتراكي في حل المشكلة الاقتصادية:**

1. **المساواة الاجتماعية:** يعمل النظام الاشتراكي على تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، وتوفير الخدمات الأساسية بشكل مجاني أو بتكلفة منخفضة للجميع، وتخفيض مستوى الفقر والبطالة في المجتمع.
2. **تحسين مستوى الحياة:** يهدف النظام الاشتراكي إلى تحسين مستوى الحياة للجميع، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان والنقل والأمن الغذائي، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية.
3. **الاهتمام بالبيئة:** يعمل النظام الاشتراكي على الاهتمام بالبيئة وحمايتها، وتوفير الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات الضارة، وتحسين جودة الهواء والماء والتربة.
4. **التخطيط الاقتصادي:** يعمل النظام الاشتراكي على توفير التخطيط الاقتصادي المركزي، وذلك لتحقيق الفعالية والاستدامة الاقتصادية، وتجنب الهدر والتضخم
5. **الاستقرار الاجتماعي:** يعمل النظام الاشتراكي على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتفادي الصراعات الاجتماعية، وذلك من خلال توفير الحوافز المناسبة للعمل والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية

- **سلبيات النظام الاشتراكي:**

1. **ضعف الحرية الفردية:** قد يؤدي النظام الاشتراكي إلى تقييد حرية الفرد في اختيار العمل والتعليم والتنقل، وذلك من خلال التدخل الحكومي في القطاعات الحيوية.
2. **نقص المنافسة:** يؤدي النظام الاشتراكي إلى نقص المنافسة في السوق الحرة، وذلك من خلال تدخل الحكومة في إدارة الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية.
3. **عدم التحفيز للعمل الجاد:** يمكن أن يؤدي النظام الاشتراكي إلى عدم التحفيز للعمل الجاد والإبداع، وذلك من خلال توفير الرعاية الاجتماعية للجميع بشكل مجاني أو بتكلفة منخفضة، وبالتالي قد ينخفض مستوى الإنتاجية والكفاءة.
4. **عدم تحقيق الاستدامة المالية:** يمكن أن يؤدي النظام الاشتراكي إلى عدم تحقيق الاستدامة المالية في الطويل الأجل، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية بتكلفة منخفضة أو مجانًا للجميع، وبالتالي زيادة العجز المالي للحكومة وتراكم الديون العامة.
5. **البيروقراطية والتعقيد:** يمكن أن يؤدي النظام الاشتراكي إلى زيادة البيروقراطية والتعقيد في إدارة القطاعات الحيوية وتوفير الخدمات الأساسية، وذلك من خلال وجود الإجراءات المعقدة والإدارة الحكومية الثقيلة.
6. **الفساد:** يمكن أن يؤدي النظام الاشتراكي إلى حدوث الهدر والفساد في إدارة الموارد الحيوية وتوفير الخدمات الأساسية،

المحاضرة العاشرة: دور النظام الاقتصادي الاسلامي في حل المشكلة الاقتصادية

➢ تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي

- النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام اقتصادي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تشمل القواعد والمبادئ الاقتصادية والتجارية الإسلامية. يتميز هذا النظام بأنه يهتم بالعدالة الاجتماعية ويحرص على تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، كما يسعى إلى توفير الرفاهية والاستقرار الاقتصادي للجميع.
- يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على مفهوم الرباح والخسارة في التعاملات المالية والتجارية، كما ينص على إجراءات محددة للتبرعات والزكاة والصدقات والإحسان، ويتميز بالتعاون والتضامن بين الأفراد والمجتمعات، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل متوازن بين الفرد والمجتمع.
- يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي أيضًا نظامًا شاملاً يغطي جميع جوانب الحياة الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار والتمويل والتجارة والصناعة والزراعة والخدمات، ويهتم بتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

➢ خصائص و مميزات النظام الاقتصادي الاسلامي

1. **العدالة الاجتماعية:** يحرص النظام الاقتصادي الإسلامي على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل متوازن بين الفرد والمجتمع.
2. **الشفافية والعدالة:** يهتم النظام الاقتصادي الإسلامي بالشفافية والعدالة في التعاملات المالية والتجارية، وينص على إجراءات محددة للتبرعات والزكاة والصدقات والإحسان.
3. **الحرية الفردية:** يحترم النظام الاقتصادي الإسلامي الحرية الفردية والملكية الخاصة، ويتميز بتحفيز الأفراد للابتكار والعمل الجاد.

4. **التعاون والتضامن:** يشجع النظام الاقتصادي الإسلامي على التعاون والتضامن بين الأفراد والمجتمعات، ويحث على تشجيع الأفراد للمشاركة في الاقتصاد والمساهمة في تطويره.
5. **المسؤولية الاجتماعية:** يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي المسؤولية الاجتماعية من أهم مبادئه، ويحث على الاهتمام بالمجتمع وتحقيق الرفاهية العامة.
6. **المحافظة على البيئة:** يحرص النظام الاقتصادي الإسلامي على المحافظة على البيئة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
7. **التنمية المستدامة:** يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

المحاضرة الحادية عشر: التوجه الاقتصادي المعرفي الجديد

- التوجه الاقتصادي الجديد هو نظام اقتصادي يهدف إلى تحديث النماذج الاقتصادية التقليدية وتطويرها بما يتناسب مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. ويعتمد التوجه الاقتصادي الجديد على عدة مبادئ أساسية، منها:

- 1- الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار في تطوير الاقتصاد.

- 2- التركيز على الاستثمار في الإنسان وتطوير قدراته ومهاراته للمساهمة في تطوير الاقتصاد.

- 3- الاهتمام بالبيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والأفراد تجاه المجتمع والبيئة.

- 4- تشجيع الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة داعمة لها.

5- التحول إلى اقتصاد مستدام وقابل للتطوير في المستقبل.

6-الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل متوازن.

7- تحسين المناخ الاستثماري وتوفير بيئة تنافسية للشركات.

8- تعزيز العلاقات التجارية بين الدول وتطوير الاقتصاد العالمي.

و يرتكز التوجه الاقتصادي الجديد على:

1. **الاقتصاد الرقمي:** وهو النموذج الاقتصادي الذي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والإنترنت والتواصل الإلكتروني في تحقيق النمو الاقتصادي.

2. **الاقتصاد الأخضر:** وهو النموذج الاقتصادي الذي يهتم بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسين الجودة البيئية، ويعتمد على استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء.
3. **الاقتصاد التعاوني:** وهو النموذج الاقتصادي الذي يستند إلى التعاون والتضامن بين المؤسسات والأفراد لتحقيق النمو الاقتصادي، ويهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات.
4. **الاقتصاد الاجتماعي:** وهو النموذج الاقتصادي الذي يهتم بالمساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، ويعتمد على الشراكة بين المؤسسات والحكومات والمجتمع المدني.
5. **الاقتصاد المشارك:** وهو النموذج الاقتصادي الذي يشجع على المشاركة الفعالة للأفراد في عملية صنع القرار الاقتصادي، ويعتمد على تمكين الأفراد والمجتمعات وتمكينهم

- **اقتصاد المعرفة:**

نمط من الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الاستخدام والتطوير المتزايد للمعرفة والمعلومات في عمليات الإنتاج والخدمات والابتكار. وهو يرتكز على الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير، ويشجع على الابتكار والإبداع والاستفادة الأمثل من المعرفة والتكنولوجيا.

ويتميز اقتصاد المعرفة بعدة خصائص، من بينها:

1. الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير.
2. الابتكار والإبداع والتكنولوجيا والاستفادة الأمثل منها.
3. الاعتماد على المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
4. التركيز على قيمة المعرفة وعلى الخدمات والمنتجات التي تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة.

5. النمو الاقتصادي المرتبط بالمعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

يعتبر اقتصاد المعرفة من النماذج الاقتصادية الحديثة التي تسعى لتحسين جودة الحياة وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ويمكن أن يساعد في تحسين قدرة البلدان على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة الابتكار والإنتاجية والتكنولوجيا وتعزيز التنمية الاقتصادي.

- **النظام الاقتصادي الدولي**

يشير إلى الهيكلية والقواعد والترتيبات التي تحكم التعاملات الاقتصادية بين الدول. ويتألف النظام الاقتصادي الدولي من عدة مكونات، منها:

1. نظام الصرف الأجنبي: وهو النظام الذي يحدد قيمة العملات الوطنية والعلاقة بينها.
2. التجارة الدولية: وهي النظام الذي يحدد القواعد والترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو النظام الذي يحدد القواعد والترتيبات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الدول.
4. المؤسسات المالية الدولية: وهي المؤسسات التي تتعامل مع القروض والمساعدات الاقتصادية للدول.
5. الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية: وهي الاتفاقيات التي تتم بين الدول لتحديد القواعد والترتيبات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية بينها.

ويعتمد النظام الاقتصادي الدولي على الحرية في التجارة والاستثمار وحركة رأس المال، وعلى تحقيق الكفاءة والتنافسية في الأسواق العالمية. وتتعامل الدول في إطار هذا النظام وفقًا للمبادئ الاقتصادية الحرة والمنافسة العادلة، ويتم تطبيق القواعد الدولية وفقًا للمعايير والاتفاقيات الدولية المتفق عليها. ومن المهم أن يتم تطوير النظام الاقتصادي الدولي بشكل

مستمر لتلبية التحديات الاقتصادية الجديدة وتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة والاستثمار

المؤسسات المالية و التجارية الدولية

- 1- صندوق النقد الدولي: وهو مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1944، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي عالمياً وتعزيز التعاون النقدي بين الدول.
- 2- البنك الدولي: وهو مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1944، وتهدف إلى تمويل البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر في تلك الدول.
- 3- منظمة التجارة العالمية: وهي منظمة دولية تأسست عام 1995، وتهدف إلى تنظيم وتسهيل التجارة الدولية وتعزيز الانفتاح الاقتصادي بين الدول.
- 4- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية: وهي منظمة دولية تضم 36 دولة، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.
- 5- الاتحاد الأوروبي: وهو تكتل سياسي واقتصادي يضم 27 دولة أوروبية، ويهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.
- 6- الأمم المتحدة: وهي منظمة دولية تضم معظم دول العالم، وتعمل على تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

وتتعامل هذه المنظمات مع القضايا الاقتصادية المختلفة، منها التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والديون الخارجية وغيرها، وتعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

➢ **التنمية الاقتصادية**

- عملية تحسين الاقتصاد والنمو الاقتصادي في منطقة أو دولة معينة. تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على تحسين عدة عوامل، مثل زيادة الاستثمار وتحسين بنية التحتية وتطوير الموارد البشرية والتكنولوجية وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة.

- يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العديد من الوسائل، مثل:

- 1- التحرير التجاري: وهو تخفيض الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود على الواردات والصادرات. يمكن أن يزيد التحرير التجاري من فرص التجارة والاستثمار وتحسين نمو الاقتصاد.

- 2- التحسين في بنية التحتية: وهو تطوير البنية التحتية للدولة أو المنطقة، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والشبكات اللوجستية والتكنولوجيا، وهو يعزز الإنتاجية ويخفض تكلفة الإنتاج ويزيد من فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي.

- 3- تحسين الموارد البشرية: وهو تعزيز الكفاءات والمهارات والتعليم والصحة للعمالة المتاحة في الدولة أو المنطقة، وهو يساعد في زيادة الإنتاجية والإبداع وتحسين جودة الحياة والمعيشة.

- 4- تطوير القطاع الخاص: وهو دعم القطاع الخاص وتوفير بيئة اقتصادية مناسبة له للعمل والاستثمار، وهو يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ويزيد من الإيرادات الحكومية.

- 5- تحسين بيئة الأعمال: وهو تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الشفافية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية

- **التنمية المستدامة**

هي تنمية تلبي احتياجات الجيل الحالي من البشر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وتتضمن التنمية المستدامة الحفاظ على البيئة الطبيعية وتحسين جودة الحياة للبشر وتوفير فرص اقتصادية عادلة ومستدامة.

تتطلب التنمية المستدامة توفير حلول مستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتشجيع استخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ومسؤول، وتعزيز التعاون والشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

يهدف العمل على تحقيق التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة الطبيعية وتحسين جودة الحياة للبشر. ويمثل التنمية المستدامة تحدًا عالميًا مهمًا، حيث تواجه البشرية مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية كبيرة تتطلب حلولاً مستدامة وفعالة للتغلب عليها

- **قيود التنمية الاقتصادية**

1. الفساد: يعتبر الفساد من أبرز العوائق التي تعيق التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تقليل الثقة في الحكومة والمؤسسات العامة وتقليل الاستثمارات والتجارة.
2. نقص البنية التحتية: تقليل الاستثمارات في بنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات يعوق التنمية الاقتصادية، حيث يزيد من تكلفة الإنتاج ويعيق حركة البضائع والخدمات.
3. نقص الموارد البشرية: يعتبر نقص الموارد البشرية المؤهلة والماهرة من أبرز العراقيل التي تعيق التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر على الإنتاجية والجودة والإبداع.

4. الصراعات والحروب: يؤدي الصراعات والحروب إلى تدمير البنية التحتية وترهيب السكان وتعطيل حركة التجارة والاستثمارات.
5. التبعية الاقتصادية: تعتبر التبعية الاقتصادية لدول أخرى من أهم العراقيل التي تعوق التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل قدرة الدولة على اتخاذ القرارات المستقلة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتنموية.
6. تدني مستوى التعليم والصحة: يؤثر تدني مستوى التعليم والصحة على الإنتاجية والجودة والإبداع ويعوق التنمية الاقتصادية